الفصل الحادي عشر
التأثيرات المختلفة للعولمة

مقدمة:

مما لاشك فيه، أن هناك تأثيرات متفاوتة للعولمة، ويمكن أن نؤكد أن للعولمة العديد من الجوانب التي تؤثر على العالم بأكمله بعدة طرق مختلفة منها:

على المستوى الصناعي:

إنشاء أسواق إنتاج عالمية وتوفير المزيد من السهولة بصدد الوصول إلى عدد كبير من المنتجات الأجنبية بالنسبة للمستهلكين والشركات، فضلاً عن سهولة انتقال الخامات والسلع داخل الحدود القومية وبين الدول بعضها البعض. لبحاجة لمصدر.

على المستوى المالي:

إنشاء الأسواق المالية العالمية وإتاحة مزيد من السهولة واليسر بصدد حصول المقترضين على التمويل الخارجي. ولكن مع نمو وتطور هذه الهياكل العالمية بسرعة تفوق أي نظام رقابي انتقالي، زاد مستوى عدم استقرار البنية التحتية المالية العالمية بشكل كبير – وهو ما اتضح جليًا في الأزمة المالية التي حدثت في أواخر عام ٢٠٠٨.

تتم كتابة حوالي ٣٥ في المائة من رسائل البريد والتيلكس والتلغراف باللغة الإنجليزية

تتم إذاعة ٤٠ في المائة تقريبًا من برامج الراديو في العالم باللغة الإنجليزية.

على المستوى الاقتصادي:

إنشاء سوق عالمية مشتركة تعتمد على حرية تبادل السلع ورءوس الأموال. وعلى الرغم من ذلك، فإن ترابط هذه الأسواق يعني أن حدوث أي انهيار اقتصادي في أية دولة قد لا يمكن احتواؤه.

على المستوى السياسي:

استخدم بعض الأشخاص مصطلح "العولمة" للإشارة إلى تشكيل حكومة عالمية تعمل على تنظيم العلاقات بين الحكومات وتضمن الحقوق المترتبة على

تطبيق العولمة الاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية السياسية، تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمركز قوة كبير بين قوى العالم أجمع بسبب قوة اقتصادها وما لديها من ثروة وفيرة. ومع تأثير العولمة وبمساعدة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، استطاعت جمهورية الصين الشعبية أن تشهد تطورًا ونموًا كبيرًا في غضون العقد الماضي. وإذا ما واصلت الصين هذا النمو بمعدل مخطط له لمواكبة الاتجاهات الاقتصادية، فإنه من المحتمل جدًا في غضون العشرين عامًا القادمة أن تحدث حركة كبرى لإعادة توزيع مراكز القوة بين قادة العالم. وسوف تتمكن الصين من امتلاك الثروة الكافية والتمتع بازدهار المجال الصناعي بها واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لكي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم.

على المستوى المعلوماتي:

زيادة كم المعلومات الذي يمكن انتقاله بين المناطق البعيدة من الناحية الجغرافية. ومع أن هذا الأمر يعد مثار الجدل والنقاش، فإنه يعتبر بمثابة تغير تكنولوجي مصحوبًا بظهور وسائل الاتصال المعتمدة على الألياف البصرية والأقمار الصناعية وإتاحة التواصل عن طريق الهاتف والإنترنت بشكل كبير

على المستوى اللغوي:

تعتبر اللغة الإنجليزية هي الأكثر انتشارًا وتداولاً في العالم أجمع كما يلي: يتم تدفق حوالي ٥٠ في المائة من البيانات عبر شبكة الإنترنت باللغة الإنجليزية.

على المستوى التنافسي:

يستوجب الاستمرار في الأسواق العالمية الجديدة للأعمال والتجارة زيادة معدلات التنافس وتحسين الإنتاجية. ونظرًا لأن السوق قد أصبحت عالمية، فإنه يتعين على الشركات المتخصصة في العديد من المجالات تحسين منتجاتها واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بمهارة لمواجهة معدلات التنافس المتزايدة.

على المستوى البيئي:

ظهور تحديات بيئية عالمية قد لا يتم مواجهتها والتصدي لها إلا بالتعاون الدولي. تتمثل هذه التحديات في تغير المناخ وصراع الدول على حدود المياه

وتلوث الهواء ومشكلة الصيد الجائر للأسماك في المحيطات وظهور كائنات غريبة واجتياحها للبيئة. لذا، فإنه منذ أن تم تأسيس الكثير من المصانع في الدول النامية دون إتباع لوائح وقوانين البيئة كما ينبغي، فقد تتسبب العالمية وكذلك التجارة الحرة في زيادة معدلات التلوث. على الجانب الآخر، فإن التنمية الاقتصادية تطلبت من الناحية التاريخية مرحلة صناعية لم تكن آمنة من التلوث على الإطلاق. وقد ثار جدل بصدد عدم وجوب منع الدول النامية من زيادة مستوى معيشتها من خلال إتباع مثل هذه اللوائح والقوانين

على المستوى الثقافي:

تطورت قنوات الاتصال الثقافية المشتركة بين الدول وظهرت صور جديدة من التأكيد على الوعي والهوية التي تجسد مدى انتشار التيار الثقافي والرغبة في زيادة مستوى معيشة الفرد والتمتع بالمنتجات والأفكار الأجنبية الأخرى وإتباع الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة والمشاركة في الثقافة العالمية. ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص تتملكهم بالفعل مشاعر الحزن والحسرة على زيادة معدلات الاستهلاك في العالم واندثار العديد من اللغات.

أما عن التغيرات التي أحدثتها الثقافة في العالم فهي تتمثل في الآتي ذكره:

انتشار التعددية الثقافية وإمكانية وصول الفرد بشكل أفضل لشتى صور التنوع الثقافي (من خلال ما يتم مشاهدته في أفلام "هوليوود" و"بوليوود" على سبيل المثال). ولكن من ناحية أخرى، يعتبر البعض أن الثقافة الواردة إلينا من الخارج (أو ما تسمى بالثقافة المستوردة) تمثل خطرًا كبيرًا منذ احتمال أن تحل محل الثقافة المحلية، مما يتسبب في حدوث انخفاض في معدلات التنوع واستيعاب كل ما هو جديد من الثقافات بشكل عام. على الجانب الآخر، يعتبر آخرون أن التعددية الثقافية أمر مفيد من أجل تعزيز السلام وسبل التفاهم بين الشعوب.

على المستوى الاجتماعي:

تطوير المنظمات غير الحكومية كممثلين رئيسيين للسياسة العامة الدولية المتضمنة الجهود التنموية والمساعدات الإنسانية

على المستوى التقني والفني:

تطوير البنية التحتية لوسائل الاتصالات العالمية السلكية واللاسلكية وزيادة سرعة انتقال البيانات وتدفقها عبر حدود الدول باستخدام تقنيات مثل شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات وأسلاك الألياف البصرية الموجودة تحت الماء والهواتف اللاسلكية.

زيادة عدد المعايير التي يتم تطبيقها عالميًا؛ مثل: قوانين حقوق الطبع والنسخ وبراءات الاختراع واتفاقيات التجارة الدولية

على المستوى القانوني/ الأخلاقي:

- إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وقيام حركات تدعو لنشر العدل على مستوى العالم منها حركات العدالة الدولية.
- انتشار ظاهرة استيراد الجريمة وزيادة الوعي بالجهود الدولية المبذولة والتأكيد على أهمية التعاون للتصدي لمختلف الجرائم.

التأثير الثقافي للعولمة:

عملت شبكة الإنترنت على إزالة الحدود الثقافية عبر مختلف دول العالم عن طريق إتاحة اتصال سهل وسريع بين الأفراد في أي مكان عن طريق مختلف أجهزة الإعلام والوسائل الرقمية.

وترتبط شبكة الإنترنت بالعولمة الثقافية لأنها تتيح التفاعل والتواصل بين الأفراد من مختلف الثقافات وأساليب الحياة. كذلك، تسمح مواقع الويب التي يتشارك فيها الأفراد صورهم بمزيد من التفاعل حتى ولو كانت اللغة تشكل عائقًا أمامهم. فقد أصبح من الممكن بالنسبة لأي شخص في أمريكا أن يتناول النودلز اليابانية على الغداء. كما أصبح من الممكن بالنسبة للقاطن مدينة سيدني في أستراليا أن يتناول الطعام الأكثر شعبية في إيطاليا ألا وهو كرات اللحم. ومن ثم، فقد أصبح الطعام يشكل مظهرًا واحدًا من مظاهر الثقافة المتعددة والمتأصلة بأية دولة. فالهند، على سبيل المثال، تشتهر بالكاري والتوابل الغريبة، أما باريس فتشتهر بمختلف أنواع الجبن، في حين تشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بالبرجر والبطاطس المحمرة.

قديمًا، كان الطعام المقدم في مطاعم ماكدونالد هو الطعام المفضل لدى الأمريكيين فقط بصورته المبهجة الباعثة على الحظ وكذلك بوجود شخصية رونالد دائمة الظهور في إعلانه وألوانه الحمراء والصفراء المعروفة ووجباته السريعة المتعددة الشهية. أما الآن، فقد أصبح هذا المطعم مطعمًا عالميًا؛ حيث أضحى له ٣١,٠٠٠ فرع حول العالم بما فيها الكويت ومصر ومالطا. ومن ثم، يعد هذا المطعم خير مثال على انتشار الطعام على أساس عالمي.

كذلك، يعد التأمل من الأساليب التي تلقى احترامًا وتقديسًا منذ قرون في الثقافة الهندية. فالتأمل يعمل على تهدئة الجسم ويساعد المرء في إدراك ذاته الداخلية وتجنب أي وضع يضر بها. قبل العولمة، كان الأمريكيون لا يمارسون تمارين التأمل أو اليوجا. لكن بعد العولمة، أصبح التأمل أسلوبًا شائعًا بينهم حتى أنه اعتبر طريقة مواكبة للحداثة للمحافظة على الرشاقة. حتى أن بعد الأشخاص يسافرون إلى الهند لكي يحصلوا على الخبرة الكاملة في هذا الصدد بأنفسهم. من ناحية أخرى، يعتبر الوشم المتخذ شكل الرموز الصينية من الأساليب الأخرى الشائعة التي ساهمت العولمة في انتشارها. فهذه الرسوم والأشكال تعتبر تقليعة شائعة بين جيل الشباب في هذه الأيام، كما أنها سرعان ما أصبحت سلوكًا معتادًا ومتعارفًا عليه بينهم. ومع امتزاج الثقافات، أصبح استخدام لغة دولة أخرى في أحاديث الأفراد أمرًا عاديًا. يتم تعريف الثقافة بأنها مجموعة من أنماط الأنشطة الإنسانية والرموز التي تمنح هذه الأنشطة تلك الأهمية.

فالثقافة تعبر عما يتناوله الأفراد من طعام، وما يرتدونه من ملبس، كما أنها تعبر عن المعتقدات والأفكار التي يتبعونها والأنشطة التي يمارسونها. إن العولمة قد عملت على الربط بين الثقافات المختلفة وقامت بتحويلها إلى شيء مختلف وفريد من نوعه. وكما تم التصريح من جانب "إيرلا زوينجل" في إحدى مقالات مجلة National Geographic تحت عنوان "العولمة": "عندما تستقبل الثقافات مختلف التأثيرات الخارجية، فإنها تستوعب بعضها وترفض البعض الآخر منها؛ ثم تعمل بعدها فوريًا على تحويل ما تم استيعابه ".

الصناعة العربية والعولمة:

يرى البعض أن العولمة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الحادي والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة وفي الظاهرة المميزة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولكن ما يميزها الآن هو:

- كثافة المبادلات بين البلدان والمناطق وسرعة الانتشار.
- بروز قطاع التمويل والعمليات المالية والمعلوماتية، وكذلك الأسواق.

المتحكمون في ظاهرة العولمة:

إن الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم برؤوس الأموال واستثماراتها، وهي التي تعود لها في الواقع ملكية الشركات المتعددة الجنسية. ولئن كانت هناك بعض الأموال من خارج هذه الدول فإن من يديرها فعلاً هي الدول الكبرى. ووفق قائمتي «رايت هاوس سيريف» و«فورتشن» ١٩٩٧، هناك ٥٠٠ شركة (أكبر شركات العالم) متعددة الجنسية أغلبها موزع بين ١٥٣ في أمريكا، و١٥٥ في الاتحاد الأوروبي، و١٤١ في اليابان.

ونتيجة لذلك، بدأت الشركات الكوكبية تفرض وجهة نظرها في التعامل مع الدول النامية، لدرجة أن المصالح العليا للدولة، بتعبيرها السياسي، بدأت تتراجع أمام المصالح الاقتصادية للشركات الكوكبية (التنازل عن جزء من السيادة الوطنية. وهكذا انقلبت المعادلة : ففي الأصل كان النفوذ الاقتصادي والسياسي لدولة معينة هو مفتاح إلى أسواقها بما يحقق الأرباح للشركات التي تحمل جنسية تلك الدولة. أما الآن فإن الشركات الكوكبية هي التي تحكم أوضاع كل دولة وتزن احتمالات وحجم الأرباح التي تتحقق للشركات التي تمد نشاطها إليها.

العولمة والتصنيع:

في مجال الصناعة، يتجلى طابع العولمة بشكل واضح ودقيق في تطورها، وفي أنماط الإنتاج خلال العقود الأخيرة، بفضل الموجات المتلاحقة من الاختراعات العلمية والاستخدامات التكنولوجية والتقدم السريع والدائب في مجال البحث والتنمية.

فقد ضاعفت هذه الانجازات والتطورات الهائلة من القدرات البشرية وقوى الإنتاج، وأتاحت الفرصة بالدرجة الأولى للشركات متعددة الجنسية لأن تقطف ثمارها وتسخرها في مشاريع عملاقة تغطي دولاً وقارات.

وفي ظل هذه الظاهرة فإن التطور الدائب في عملية التصنيع أفضى إلى عولمة أسواق السلع والخدمات والتكنولوجيا والمال ومراكز الإنتاج وكذلك العمالة الماهرة. كما قادت هذه الظاهرة إلى تعميق التقسيم العالمي للعمل على أساس مزيد من التخصص والميزات النسبية، وتوسيع الارتباطات والتحالفات عبر الحدود الوطنية، وإقامة أنظمة كونية للمعلومات والاتصالات.

وهذه العولمة، وما ارتبط بها ونجم عنها من تأثيرات، وضعت البلدان النامية أمام تحد كبير، وأبرزت من جديد أهمية البحث في خيارات التصنيع بهدف استمرار النمو ومشاريع البناء الوطني في مواجهة المنافسة الحادة الشاملة التي تلف العالم. وإزاء ذلك يبرز خياران أساسيان أمام البلدان النامية:

الخيار الأول: هو الانصياع والتلاؤم مع متطلبات القوى الاقتصادية المهيمنة (الشركات متعددة الجنسيات)، والانخراط في مشاريع التبعية الكاملة لها. وهي سياسة غير حميدة وتعود بالضرر على مصالح البلدان النامية.

الخيار الثاني: قوامه الاعتماد على عناصر القوة والميزات النسبية واختيار التكنولوجيا الملائمة لموارد البلد وحاجاته أو لمجموعة بلدان (كالبلدان العربية).

العولمة إذن حقيقة اقتصادية لا تملك البلدان النامية إنكارها ولا رفضها بل محكوم عليها أن تقر بها وتتهيأ للانخراط فيها من موقع الفعل والمشاركة وإلا دفعتها آليات الإقصاء إلى مزيد من التأخر والتخلف. فما هو موقع العالم العربي اليوم؟ وهل من سبيل أمامه لدفع هذه التحديات خاصة في مجال التكنولوجيا والصناعة كركيزتين من أهم مقومات وركائز التنمية والتقدم؟

إن الصناعة العربية التي نمت وترعرعت بقصد إخراج الاقتصاد العربي من دوره التقليدي مصدراً لمواد أولية ومستورداً لسلع نهائية، لم تستطع، بعد أكثر من خمسة عقود، أن تتوصل في نهاية المطاف إلى كسر هذا الوضع أو التقليل منه، بل بالعكس أدت إلى تفاقمه وزيادته. فالصناعة التي أقيمت بغرض دعم الاستقلال الاقتصادي واستهدفت الوفاء بالحاجات المحلية بدلاً من استيرادها، والتي كان يفترض أن تكون عاملاً إيجابياً في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تنوع القاعدة وتوسيعها وتدعيم الاكتفاء الذاتي، أصبحت من أهم النشاطات التي تلتهم القطع الأجنبي. إذ لجأت إلى العلم الخارجي ليس فقط لتستورد منه أهم استثماراتها من آلات ومعدات رئيسية، بل أيضاً دراساته الأولية والسلع نصف المصنعة وقطع الغيار، مع أنه كان بالإمكان تصنيع عدد منها محلياً. وبدلاً من دعمها للاستقلال الاقتصادي عملت على تكريس التبعية نحو الخارج، وبالتالي تكريس صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية. وقد انتهت هذه الصناعة، إلى أن تصبح قطرية عملت أساساً، ولا تزال، للسوق المحلية الضيقة، ولم تعمل للتصدير ودخول المزاحمة الدولية والتخصص في إنتاج يستطيع أن يجابه المزاحمة الدولية في الغالب الأعم. يضاف إلى ذلك، إنها صناعة لا تزال مستمرة في إنتاج السلع الاستهلاكية التركيبية والنصف مصنعة بدلاً من السلع الرأسمالية المصنعة. ولم تستطع تأمين الاستهلاك الكامل من السلع الأساسية للمستهلك العربي، ولا تزال غير قادرة على استجلاب واستيعاب وتطويع التقانة الحديثة والاستفادة منها الاستفادة الايجابية المرتجاة.

أما في مجال التبادل التجاري فيعزو المحللون الاقتصاديون ضعف التبادل التجاري بين الأقطار العربية إلى عدة عوامل هيكلية أهمها: ضعف مستوى التصنيع، التخلف الفني، السياسات الحمائية الجمركية وغير الجمركية، ضعف مستوى المنافسة وضيق الأسواق المحلية، تشابه الإنتاج وضعف التنوع في الصادرات، اختلال ميزاني التجارة والمدفوعات، ضعف القطاع، تخلف البنية التحتية في ميدان النقل والمواصلات، اختلاف السياسات الاقتصادية العامة.

فهل من سبيل لرفع ومواجهة مجمل هذه التحديات التي ينتمي أكثرها إلى «جذر التنمية الصناعية» في ظروف تحرير التجارة واشتداد المنافسة، قبل أن ننتقل إلى قضية التنمية الصناعية ومستقبل الصناعة العربية؟

يجيب الكثيرون على هذا التساؤل: بأنه يبدو جلياً أن تشكيل الخارطة الاقتصادية الدولية في اتحادات جهوية عملاقة، تجيزها وتتيحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO، لا يترك للدول العربية سوى الانخراط في حركة التجارة العالمية من موقع المنافسة الفاعلة وخاصة في مجال النشاط الصناعي.

صعوبات الصناعة العربية:

انتقل العالم الصناعي مع نهايات القرن العشرين إلى ما يسمى اصطلاحاً (ما بعد الصناعي)، أي المجتمع المتطور التقانات الإلكترونية والمعلوماتية والنظم المرتبطة بها. بينما لا يزال الوطن العربي في بداية المجتمع الصناعي. ومن أجل ردم الفجوة أو حرق المراحل، تبرز أمام العالم العربي خيارات عدة. إذ يمكنه من حيث المبدأ أن يختار إستراتيجية صناعية وتقانية تتخلص في استكمال ثورته الصناعية بصرف النظر عن الثورة العلمية في مجتمع (ما بعد الصناعي). لكن تبني خيار كهذا هو غير واقعي نظراً إلى اندماج الوطن العربي اقتصادياً (إنتاجاً واستهلاكاً) في الاقتصاد العالمي، وتبعيته لنمط الاستهلاك الغربي المادي عموماً.

وثمة خيار ثان وهو أخذ العالم العربي بإستراتيجية علمية وتقانية تقوم على حرق المراحل والقفز مباشرة إلى مرحلة المجتمع (ما بعد الصناعي)، القائم تحديداً على التقانات الجديدة الإلكترونية والمعلوماتية وتقانات المواد الجديدة ومصادر الطاقة الحديثة، والتقانة الحيوية. إلا أن مثل هذا الخيار يبدو مستبعداً في الظروف الراهنة على الأقل. وتظهر المفارقة واضحة بين ضعف التقانة وتخلفها وتبعيتها الخارجية في البنية الصناعية العربية من جهة، والتغذية الذاتية للتطور التقاني الانفجاري في البنية الصناعية العلمية من جهة أخرى.

أما **الخيار الثالث**، فيقودنا في الواقع إلى البحث عن خيار آخر يقفز فوق سلبيات الخيارين السابقين. مع الافتراض أساساً وقبل كل شيء أن أي حديث

عن البدائل لا بد وأن ينطلق من افتراض وجود سياسة عربية واحدة في مجال اعتماد إستراتيجية عربية للتنمية الصناعية في مواجهة العولمة الاقتصادية واحتمالاتها. إذ أنه بدون هذا الافتراض فلا مجال ولا داع على الإطلاق للحديث عن هذا المستقبل.

ويكون ذلك ضمن منظومة عربية قومية للعلوم والتقانة تستوجب مصلحة العرب جميعاً إحداثها فوراً لدعم القدرة العربية على مواجهة العولمة وعالم التكتلات العملاقة. وبالتالي فإن إستراتيجية التصنيع المنشودة في ظل العولمة وآثارها لا بد وأن تستهدف رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال استخدام فاعل للتكنولوجيا الملائمة، وتقليص كلفة الإنتاج، وذلك ببناء المؤسسات والقدرات العربية الكفيلة بتوفير المهارات اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا وتكييفها بحسب حاجات الإنتاج ومتطلبات المنافسة في الأسواق الخارجية. ويستدعي ذلك أن تبادر الدول العربية إلى إقامة تكتل اقتصادي جهوي يكون أصلب عوداً في مواجهة شروط والزامات العولمة، وفي التعامل مع هيمنة التكتلات الاقتصادية العالمية شريطة أن يقترن ذلك باعتماد جملة أهداف إستراتيجية عربية، والعمل على توفيق الأوضاع القطري على أساسها، وأيضاً شريطة أن تتوفر الإدارة السياسية أولاً أخيراً.

عموماً فإن أهم ما ينبغي أن تسعى الصناعة العربية إلى إحرازه في سعيها لتطوير ذاتها وبناء وتجديد قاعدة العلوم والتقانة التي تستند إليها، يتخلص في: التحول من النقل الشامل إلى النقل الانتقائي مع توفير الإمكانات للتنفيذ المحلي، وبناء إمكانات تساهم في توفير المدخلات التقانية المطلوبة لمشاريع التوسع والتحديث في الصناعة العربية، والسعي التدريجي نحو السيطرة على اختيار مصادر معدات الإنتاج وإحراز إمكانات مكاملتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مقولة: أن الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات - خلافاً لما يذهب إليه البعض - لا ترغب ضمناً في أحداث نقل حقيقي للتقانة إلى الدول النامية، قد طرحت في بعض الأحيان على نحو غلبت المبالغة. إذ من الممكن، من جهة أولى، أن تستمر الدول والجهات الموردة

المعارف العلمية والتقانية في حيازة مركز متفوق على الرغم من نقلها تقانات معينة، بل قد يعد نقلها لتلك التقانات أحد الأسباب الرئيسية في احتفاظها بمثل هذا المركز. ومن جهة ثانية، فإن الارتقاء التقاني المتدرج للدول النامية يشكل أحد دعائم اقتصاد السوق الذي تعمل ضمنه معظم الجهات المولدة والمسوقة للتقانة.

وأخيراً، فإن اعتماد النظرة الدينامية في تحديد علاقة العالم العربي التكنولوجية بالعلم يقودنا إلى الملاحظة بأن مستقبل هذه العلاقة لن يكون استمراراً لحاضرنا الراهن.